الاقتصادية

لآخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Business

«كيس دي ديبوت» يستثمر مع قطر القابضة في شركات صغيرة بفرنسا

باريس ـ رويترز: قال بنك كيس دي ديبوت الفرنسي المملوك للدولة وشركة قطر القابضة امس إنهما وقعا مذكرة تفاهم تنص على المشاركة في الاستثمار بشركات صغيرة ومتوسطة في فرنسا.

وصدر بيان مشترك جاء فيه أن رأسمال الشراكة يبلغ 300 مليون يورو (389 مليون دولار) وأن المؤسستين ستستثمران في شركات «تعمل في قطاعات ذات إمكانات نمو عالية.. لكل من قطر القابضة وكيس دي ديبوت اهتمام بها».

تداول 116 عقاراً خاصاً بقيمة 37,2 مليون دينار و25 عقاراً استثمارياً بـ 11,2 مليوناً

أظهرت إحصاءات إدارتي التسجيل العقاري والتوثيق في وزارة العدل خلال الفترة من 7 الى 11 اكتوبر الماضي أن هناك انخفاضا في تداول العقارات مقارنة بالفترة من 30 سبتمبر الى 4 اكتوبر الماضي حيث أظهرت الإحصاءات أن عدد العقارات المتداولة للعقود بالنسبة للعقار الخاص بلغ 116 عقارا بمبلغ قدره 37,2 مليون دينار، في حين بلغ عدد العقارات الاستثمارية 25 عقارا بقيمة 11,2 مليون دينار وبلغ عدد العقارات التجارية عقارين بقيمة 585 الف دينار ولم يشهد عقار المخازن او الحرفي او الشريط الساحلي اي تحرك خلال هذه الفترة.

تداول العقود

وجاء في الإحصاءات أن إجمالي العقود العقارية خلال الفترة من 7 الى 11 اكتوبر الماضي بلغ 142 عقارا مقارنة بالاسبوع السابق حيث كان اجمالي العقارات المتداولة 199 عقارا وذلك بانخفاض مؤشر تداول العقود بواقع 57 عقارا، فيما انخفضت حركة تداول العقار الخاص للفترة نفسها بواقع 17 عقارا مقارنة بالاسبوع السابق.

وجاء في احصاءات وزارة العدل ان مؤشر تداول العقود بالنسبة للعقار الاستثماري انخفض بواقع 37 عقارا، وانخفض المؤشر بواقع عقارين بالنسبة للعقار التجاري وانخفض ايضا المؤشر بواقع صفر عقار بالنسبة للعقار الحرفي واستقر المؤشر بواقع صفر عقار لعقارات «المخازن» و«الشريط الساحلي» خلال هذه الفترة.

انخفاض التداول على العقارات الخاصة والتجارية والاستثمارية والحرفية

انخفاض مؤشر تداول العقود العقارية بواقع 57 عقاراً مقارنة بالأسبوع السابق ليصل الإجمالي إلى 142 عقاراً

الوكالات العقارية

اما عن العقارات المتداولة للوكالات بإدارتي التسجيل العقاري والتوثيق في وزارة العدل خلال الفترة من 7 الى 11 اكتوبر الماضي فقد أظهرت الاحصاءات أن عدد العقار الخاص بلغ 8 عقارات بمبلغ قدره 3,3 ملايين دينار ولم يشهد العقار الاستثماري او التجاري او المخازن او الصناعي أي تحرك خلال هذا الاسبوع.

اما عن مؤشر تداول الوكالات العقارية، فإن اجمالي العقارات المتداولة خلال الفترة نفسها بلغ 8 عقارات مقارنة بالاسبوع السابق، حيث بلغ اجمالي العقارات المتداولة 12 عقارا وذلك بانخفاض مؤشر تداول الوكالات العقارية بواقع 4 عقارات .

ومن الملاحظ بالنسبة للعقار الخاص ان مؤشره انخفض بواقع 3 عقارات وانخفض ايضا المؤشر بواقع عقار واحد لعقارات «الاستثماري» واستقر المؤشر بواقع صفر عقار لعقارات «التجاري» و «المخازن» خلال هذه الفترة.

الأحمدي وحولي في الصدارة

ووفقا لاحصائية وزارة العدل فإن محافظتي الاحمدي وحولي جاءت في المرتبة الاولى مكررا من بين المحافظات من حيث التداولات العقارية خلال الفترة من 7 الى 11 اكتوبر الماضي حيث بلغ عدد العقارات المتداولة 33 عقارا في كل محافظة على حدة.

اما محافظة الاحمدي فقد تداول الـ 33 عقارا في كل من العقار الخاص الذي ناله 28 عقارا والعقار الاستثماري الذي ناله 5 عقارات اما على مستوى الوكالات العقارية فقد حظيت المحافظة بتداول عقار واحد في العقار الخاص خلال هذا الاسبوع.

وكذلك فان محافظة حولي تداول فيها 21 عقارا في العقار الخاص و12 عقارا في العقار الاستثماري وفي الوكالات العقارية لم تحظ المحافظ بأي تداولات خلال هذا الاسبوع.

مبارك الكبير في المركز الثاني

وجاءت محافظة مبارك الكبير في المركز الثاني من خلال تداول 26 عقارا تداول منها 25 عقارا في العقار الخاص وعقار واحد في العقار الاستثماري وعلى مستوى الوكالات العقارية حظيت المحافظة بتداول 5 عقارات في العقار الاستثماري خلال هذا الاسبوع.

الفروانية ثالثا

وجاءت محافظة الفروانية في المرتبة الثالثة في التداولات العقارية بواقع تداول 25 عقارا تداول منها 19 عقارا في العقار الخاص و 6 عقارات في العقار الاستثماري وعلى مستوى الوكالات العقارية حظيت المحافظة بتداول عقارين في العقار الخاص خلال هذا الاسبوع .

العاصمة رابعاً

وجاءت محافظة العاصمة في المرتبة الرابعة من خلال تداول 19 عقارا تداول منها 16 عقارا في العقار الخاص وعقار واحد في العقار الاستثماري وعقاران في العقار التجاري وعلى مستوى الوكالات العقارية لم تحظ المحافظة بأي تداولات عقارية خلال هذا الاسبوع.

الجهراء خامساً

وجاءت محافظة الجهراء في المرتبة الخامسة من خلال تداول 7 عقارات في العقار الخاص وعلى مستوى الوكالات العقارية لم تحظ المحافظة بأي تداولات عقارية خلال هذا الاسبوع.

● عاطف رمضان

8 صفقات عقارية بـ 13,5 مليون دينار

كشف إحصاءات إدارتي التسجيل العقاري والتوثيق في وزارة العدل خلال الفترة من 7 إلى 11 أكتوبر الماضي عن 8 صفقات مليونية بقيمة 13,5 مليون دينار تركزت جميعها في العقود المسجلة لصفقات البيع التي تمت خلال هذه الفترة. وكانت هذه الصفقات عبارة عن 4 صفقات تمت في العقار الاستثماري و4 صفقات تمت في العقار الخاص. أما الـ 4 صفقات التي تمت في العقار الاستثماري فكانت عبارة عن ارض مساحتها 870 مترا بقيمة 1,9 مليون دينار وبناية مساحتها 1087 مترا بقيمة 1,1 مليون دينار وبناية مساحتها 800 متر بقيمة 1,6 مليون دينار وبناية مساحتها 751,5 مترا بقيمة 1,3 مليون دينار. وكانت الـ 4 صفقات التي تمت في العقار الخاص عبارة عن بيت مساحته 1500 متر بقيمة 2,05 مليون دينار وبيت مساحته 1000 متر بقيمة 1,6 مليون دينار وأراض مساحتها 2500 متر بقيمة 3,3 ملايين دينار.

العقود المسجلة

المحافظة	خاص	استثماري	تجاري	الحرفي	الشريط الساحلي	مخازن
العاصمة	16	1	2	0	0	0
حولي	21	12	0	0	0	0
الفروانية	19	6	0	0	0	0
مبارك الكبير	25	1	0	0	0	0
الأحمدي	28	5	0	0	0	0
الجهراء	7	0	0	0	0	0
المجموع	116	25	2	0	0	0

الوكالات العقارية

المحافظة	خاص	استثماري	تجاري	مخازن	صناعي
العاصمة	0	0	0	0	0
حولي	0	0	0	0	0
الفروانية	2	0	0	0	0
مبارك الكبير	5	0	0	0	0
الأحمدي	1	0	0	0	0
الجهراء	0	0	0	0	0
المجموع	8	0	0	0	0

صادرات النفط الخام الكويتي لليابان تسجل ارتفاعاً بنسبة 25,3٪

طوكيو ـ كونا: ذكرت الحكومة اليابانية أمس ان صادرات النفط الخام الكويتي لليابان ارتفعت بنسبة 25,3٪ في شهر أكتوبر مقارنة بالعام الماضي لتصل الى 8,19 ملايين برميل اي 264 ألف برميل يوميا للمرة الأولى منذ شهرين.

وقالت وكالة الطاقة والموارد الطبيعية اليابانية في تقرير أولي ان الكويت وهي رابع اكبر مزود نفط لليابان قدمت نسبة 8,1٪ من اجمالي واردات اليابان من النفط الخام في شهر أكتوبر الماضي مقارنة بنسبة 6,2٪ في نفس الفترة من العام الماضي ونسبة 7,3٪ في شهر سبتمبر الماضي.

وتراجع اجمالي واردات اليابان من النفط الخام في شهر أكتوبر الماضي بنسبة 3,6٪ على أساس سنوي ليصل الى 3,28 ملايين برميل يوميا للمرة الثانية على التوالي في حين شكلت الشحنات من الشرق الأوسط نسبة 2,72٪ من الاجمالي متراجعة بنسبة 3,2٪ عن العام الماضي.

ولاتزال المملكة العربية السعودية اكبر مزود نفط لليابان مع زيادة الواردات من المملكة بنسبة 1٪ لتصل الى 1,04 مليون برميل يوميا تليها دولة الامارات العربية المتحدة حيث بلغت صادراتها لليابان 725 ألف برميل يوميا متراجعة بنسبة 1,6٪.

واحتلت قطر المرتبة الثالثة حيث بلغت صادراتها لليابان 309 آلاف برميل متراجعة بنسبة 12,9٪ في حين جاءت روسيا بالمرتبة الخامسة بنحو 202 ألف برميل مرتفعة بنسبة 11,4٪.

وعلى الرغم من تأمين الحكومة اليابانية للناقلات التي تحمل النفط الخام الايراني المتجهة الى اليابان الا ان واردات اليابان من ايران تراجعت الى نسبة 40,2٪ لتصل الى 157 ألف برميل يوميا في أكتوبر الماضي.

ويمكن هذا الاجراء الخاص ثالث اكبر مستهلك نفط في العالم من مواصلة استيراد النفط الخام الإيراني حتى بعد العقوبات الجديدة التي فرضها الاتحاد الأوروبي ضد ايران ابتداء من شهر يوليو الماضي والتي منعت شركات التأمين في دول الاتحاد الأوروبي من تأمين صادرات ايران.

وحصلت اليابان ايضا على تنازل من العقوبات المالية الأميركية على ايران في مقابل خفض وارداتها من النفط الخام الايراني.

وتعتمد اليابان على واردات النفط الخام بنسبة 50٪ من احتياجاتها من الطاقة وتمثل شحنات الصفقات المباشرة التي تعتمد على متوسط السعر الفوري لخام دبي، وهو معيار لآسيا، نحو 80٪ من واردات اليابان من النفط الخام.

النفط الكويتي يسجل 106,80 دولارات

الكويت ـ كونا: قالت مؤسسة البترول الكويتية امس ان سعر برميل النفط الكويتي انخفض ستة سنتات في تداولات اول من امس ليستقر عند مستوى 106,80 دولارات مقارنة بـ 106,68 دولارات في تداولات الاربعاء الماضي.

عمان تطرح سندات بقيمة 117,5 مليون ريال عماني

مسقط ـ كونا: طرحت سلطنة عمان امس سندات بقيمة 117,5 مليون ريال عماني.

وذكرت النشرة الصادرة عن البنك المركزي العماني أن متوسط سعر الفائدة لتلك الشهادات كان 0,10٪ فيما بلغت أعلى نسبة سعر مقبول 0,09٪. واشارت الى ان مدة تلك الشهادات تصل إلى 28 يوما حيث سيتم استحقاقها في الـ 26 من شهر ديسمبر المقبل.

واوضحت ان سعر الفائدة على عمليات إعادة الشراء للفترة من 28 نوفمبر الجاري حتى 4 ديسمبر المقبل هو 1٪.

وتعد شهادات الإيداع الصادرة عن البنك المركزي العماني وتشارك فيها البنوك المرخصة فقط أداة مالية لتنفيذ عمليات السياسات النقدية التي ترمي إلى امتصاص فائض السيولة النقدية لدى القطاع المصرفي على وجه الخصوص والحفاظ على استقرار سعر الفائدة وعلى سوق المال بشكل عام.

«بيتك»: نمو التمويل الإسلامي في الأردن وتنظيم سوق التأمين سينعش «التكافلي»

ألقى تقرير أصدرته شركة «بيتك للأبحاث» المحدودة التابعة لمجموعة بيت التمويل الكويتي (بيتك) الضوء على جهود الحكومة الأردنية لتعزيز دور التمويل الاسلامي في المملكة وتوجهها للمنافسة على بناء مركز اقليمي رائد للتمويل الاسلامي في ظل نمو سريع للصيرفة الإسلامية في الأردن مع سن قوانين لتنظيم هذا المجال منها قانون الصكوك وآخر لتنظيم عمل شركات التأمين.

وجاء في التقرير أن أصول البنوك الإسلامية الأربعة التي تعمل في الأردن حاليا تصل إلى 4,6 مليارات دولار أميركي تمثل حوالي 5٪ من اجمالي الأصول المصرفية وتحقق نموا سنويا بنسبة 13٪، وتتفوق على المصارف التقليدية من حيث نمو نسبة الودائع والتمويلات مما يعكس إقبالا كبيرا على التعامل خاصة أنها تطرح مجموعة متنوعة من المنتجات والخدمات المتميزة.

وأشار التقرير إلى أن أداء شركات التأمين العاملة وفق الشريعة مازال دون الطموح، لكن من المتوقع أن يتعزز بعد أن أقرت الدولة تنظيما لسوق التأمين التكافلي مؤخرا.

وأشار التقرير الى أن الحكومة الأردنية تتجه إلى إصدار صكوك لسد العجز في الموازنة بعد أن صدر تشريع ينظم هذه العملية ويتضمن مزايا وتسهيلات عديدة ويسمح بتداول الصكوك في بورصة عمان.

لايزال التمويل الإسلامي في الأردن في مرحلة مبكرة من التطور. ويخضع التمويل الإسلامي في الأردن في الوقت الحاضر لأحكام قانون البنوك رقم 28 لسنة 2000 حيث لا يوجد إطار قانوني مخصص للتمويل الإسلامي في البلاد. وقد بدأ التمويل الإسلامي في المملكة عندما أقر قانون البنوك رقم 13 في عام 1978 والذي سمح بتأسيس بنك إسلامي. ومنذ ذلك الحين، تم إنشاء أول بنك إسلامي في الأردن، وهو الإسلامي (2006). وتهيمن شركة التأمين الإسلامية، وهي أقدم شركة في السوق، على 43,5٪ من سوق التأمين التكافلي كما في نهاية 2011 بإجمالي أقساط تأمين بمبلغ 16,2 مليون دينار أردني. وتأتي الشركة الأولى للتأمين في المرتبة الثانية من حيث الحصة السوقية (37,7٪) بإجمالي أقساط بمبلغ 14 مليون دينار أردني، ثم شركة البركة للتكافل (18,9٪) بإجمالي أقساط بمبلغ 7 ملايين دينار أردني وذلك كما في نهاية 2011.

وتتواجد منتجات التكافل في الأردن في كافة قطاعات الأعمال تقريبا بما في ذلك التأمين على الحياة والطبي والسيارات والعقارات والتأمين البحري. ويشكل التكافل العام أو غير الحياة نسبة 94٪ من سوق التأمين في 2009 حيث شكل التأمين التكافلي في قطاعات السيارات والطبي والعقارات ما يزيد عن نسبة 85٪ من إجمالي أقساط التأمين. وتشير التقديرات إلى أن هذه النسبة لا تزال عند نفس المعدل في وقتنا الحالي.

وعلى الرغم من أن التمويل الإسلامي يمثل جزءا صغيرا من النظام المالي الأردني، إلا أنه لقي دعما كبيرا من الحكومة الأردنية. وقد ظهر هذا الدعم الحكومي عندما تم تشكيل لجنة في عام 2010 لدراسة المسائل التشريعية المتعلقة بإصدار الصكوك وغيرها من المنتجات والخدمات المالية الإسلامية في عام 2011 وتم تقديم مشروع القانون. ويهدف القانون إلى تمكين إصدار الصكوك الإسلامية وفقا لهياكل مختلفة مثل الإجارة والمرابحة، وكذلك الرهن العقاري والأسهم وغيرها من المعاملات التي من شأنها أن تعود بالنفع على سوق التجزئة والجملة.

وقد وافق مجلس النواب الأردني مؤخرا وتحديدا في أكتوبر 2012 على قانون إصدار الصكوك والذي يتيح تداول الصكوك في البورصة الأردنية. وبموجب القانون، يكون لمالك الصكوك جميع الحقوق والالتزامات والإجراءات التي ينص عليه الإطار الشرعي للصكوك. وقد عرض القانون أيضا عددا من النماذج التي يمكن استخدامها لإصدارات الصكوك، مثل الإجارة والمضاربة والمرابحة والمشاركة والاستصناع وأي عقد آخر تقره اللجنة.

وقد سمح إقرار القانون الذي طال انتظاره للمملكة بأن تقوم بإصدارات الصكوك، كما ساعد أيضا في تمهيد الطريق أمام الحكومة في المواكبة والاستفادة من الطلب العالمي الضخم على الصكوك. وفي إطار تشجيع نمو سوق الصكوك الأردني، تعفى الشركات ذات الأغراض الخاصة التي تنشأ لإصدار صكوك التمويل مما يلي:

- جميع الرسوم، بما في ذلك رسوم تسجيل الشركات وإصدار الترخيص
- والدفع المسبق لرأسمالها قبل تسجيلها
- وضريبة بيع العقار ورسوم معاملات تسجيل الأراضي التي تجري بينها وبين الجهة التي انشأتها عند نقل ملكيتها او إجراء اي تصرف بينهما
- جميع ضرائب ورسوم معاملات تسجيل الموجودات والمنافع التي تجري بينها وبين الجهة التي أنشأتها عند نقل ملكيتها او إجراء اي تصرف بينهما.

وفيما يتعلق بالتأمين التكافلي، وفقا للتقرير العالمي للتأمين الصادر عن سويس ري، فإن تغلغل التأمين في البلدان الإسلامية بشكل عام والأردن بشكل خاص منخفض جدا مقارنة بالمتوسط العالمي. وكما في نهاية عام 2009، كان تغلغل التأمين في الأردن 2,3٪ فقط، في حين كان المتوسط العالمي بمعدل 7٪، ومن أجل تحسين تغلغل التأمين وكذلك لتلبية الاحتياجات التأمينية المختلفة للمواطن الأردني، أصدرت هيئة التأمين في الأردن أوامر تنظم صناعة التأمين التكافلي في البلاد.

في عام 2011، سنت وطورت الهيئة الإطار القانوني للتأمين التكافلي والذي يتضمن مكونات عديدة أولها، التأمين الإلزامي ضد مخاطر الحريق والزلازل للكيانات الاقتصادية والمؤسسات الصناعية والتجارية والمؤسسات الرسمية والعامة. وينص القانون أيضا على السماح لشركات التكافل بممارسة عمليات إدارة أعمال خدمات التكافل والاستثمار من اشتراكات حملة الوثائق التي تقوم على الوكالة أو المضاربة أو كليهما معا وفقا لأحكام الشريعة، وهناك أيضا أحكام تغطي هيئة الرقابة الشرعية من حيث تعيين وأهلية وفصل الأعضاء بالإضافة إلى تفويضات وواجبات الهيئة. ونحن نرى أن هذا الإطار القانوني سوف يساعد على خلق بيئة الأعمال اللازمة لتطوير قطاع التأمين التكافلي.

علاوة على ذلك، فإننا نتوقع مواصلة الحكومة الأردنية تكثيفها الجهود الرامية إلى تطوير قطاع التمويل الإسلامي في البلاد، وبخلاف الدعم المقدم من قبل الحكومة، نجد أن تزايد الطلب المحلي من قبل السكان على التمويل الإسلامي، خاصة بعد الإصلاحات السياسية في البلاد، يعد من بين العوامل التي من شأنها أن تساعد في النمو المستقبلي لصناعة التمويل الإسلامي في الأردن. وبشكل عام، فإننا نرى آفاقا كبيرة لتوسع التمويل الإسلامي في الأردن نظرا للعوامل التالية:

- التدابير التي اتخذتها الحكومة والسلطات المعنية لتعزيز تطوير التمويل الإسلامي في الأردن.
- زيادة الطلب على منتجات أكثر شفافية وتنظيما من الناحية الأخلاقية، والتي تشير إلى إمكانيات هائلة لمزيد من النمو في صناعة التمويل الإسلامي.

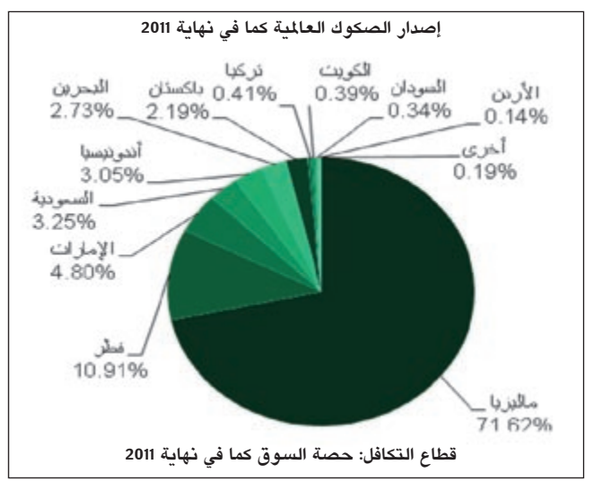

قطاع التكافل: حصة السوق كما في نهاية 2011

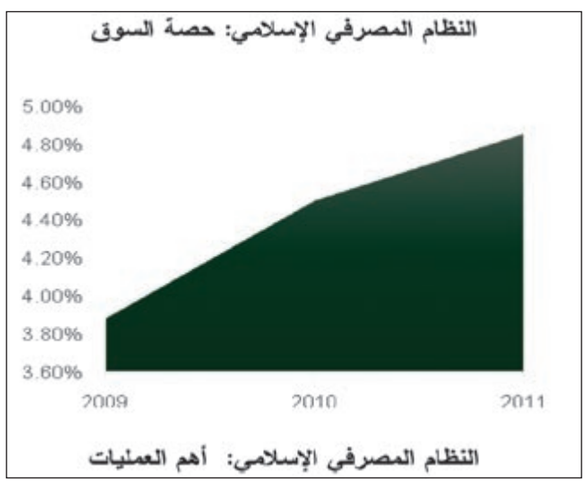

الحكومة تتجه لإصدار صكوك وقانون يسمح بتداولها في البورصة وبناء مركز إقليمي للصيرفة الإسلامية

4,6 مليارات دولار أصول 4 بنوك إسلامية بالأردن تمثل 5٪ من إجمالي الأصول المصرفية